

## الشركة المشغلة لعدادات الوقوف في بيروت: نلتزم بالمعايير القانونية

**الاثنين 16 كانون الثاني 2012**

أصدرت المجموعة المندمجة Duncan – Nead عن عدّادات الوقوف في بيروت بياناً أشارت فيه الى أن "وسائل الإعلام، تتناول من حين الى آخر، موضوع عدادات الوقوف في نطاق مدينة بيروت"، موضحة ان "مجلس الإنماء والإعمار قام بإجراء مناقصة عالمية بإشراف وتمويل البنك الدولي لتكيب وتشغيل وصيانة عدادات وقوف متطورة ضمن شوارع بيروت الكبرى لتنظيم الوقوف العشوائي على جوانب الطرقات".

ولفتت الى أن "عدداً كبيراً من الشركات إشتراكاً بالمناقصة وقد رست بالتالي على المجموعة المندمجة J.V Duncan / Nead". ، مشيرة الى أن "عدادات الوقوف هي ملك لبلدية بيروت وليس للمجموعة المندمجة المشغلة بموجب عقد موافق عليه من وزارة المالية التي وضعت مدقق حسابات خاص لهذه الغاية كما وضع مجلس الإنماء والإعمار والبنك الدولي مدققي حسابات من قبلهما أيضاً".

وأكدت أن "جميع الأموال المجبأة سواء من الوقوف العادي أو من بدلات الوقوف الإضافية تعود للبلدية دون سواها"، كما أن "بدلات الوقوف الإضافية والعلاوات عليها وتسعيرة الوقوف وضبطها وتحديد ساعاتها تحددها البلدية مع هيئة ادارة السير وعلى المجموعة المندمجة الإلتزام بالتعليمات الموجهة إليها بحسب نصوص العقد. (قانون الرسوم والعلاوات البلدية رقم 88/60 تاريخ 1988/8/12، مادة 48. قرار المجلس البلدي رقم 446 تاريخ 2000/6/27. قرار رقم 28 تاريخ 2006/1/17)".

وأفادت بأن "بعثة من البنك الدولي تقوم بزيارات فصلية لمراقبة حسن سير المشروع وللتأكد من تطابق التنفيذ مع الجدوى الاقتصادية التي على أساسها تم التمويل، وقد نال المشروع موافقة وتهنئة البنك الدولي بعدما تأكد من حسن التنفيذ لا سيما وان تشغيله جاء مطابقاً للجدوى الاقتصادية التي على أساسها تم التمويل".

وذكرت المجموعة المندمجة Duncan – Nead بأنها "هي المشغلة لعدادات الوقوف في منطقة بيروت الكبرى وهي الوحيدة التي تلتزم بالمعايير القانونية"، داعية الصحفيين "الراغبين بالإطلاع على كيفية ونوعية العمل في مشروع عدادات الوقوف الإتصال بها وهي على إستعداد كامل لاستقبالهم وتقديم الشرح اللازم لهم في حال طلبوا ذلك".